

قائمة المحتويات

- (1) الغرض والعملية
- (2) الرؤية، المهمة، والقيم
- (3) الأساس المنطقي لعملنا وتعريف الفساد
- (4) الحوكمة
- (5) الأهداف الاستراتيجية
 - i. زيادة إنتاجية المعلومات
 - ii. ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد
 - iii. رفع مستوى التواصل الديناميكي والمشاركة في المعلومات.
 - iv. زرع الشراكة الاستراتيجية
 - v. الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين
 - vi. مراقبة الاتجاهات الدولية
- (6) تحقيق أهدافنا الاستراتيجية
 - i. الفروع المحلية دفع تقدم منظمة الشفافية الدولية
 - ii. الأبحاث والأدوات: التركيز على التشخيص وتغيير السياسة
 - iii. المناصرة الاستراتيجية تحديد و تحقيق الأهداف
 - iv. الأولويات الدولية تعميق خبراتنا وتأثيرنا
 - v. الأولويات الدولية والبرامج تعديل الأولويات للتوافق مع الاحتياجات المحلية
 - vi. التحالفات ضد الفساد تحسين مدى وصولنا إلى من بيدهم الأموال.
 - vii. الموارد المالية التنويع والنمو

تم إقراره في منظمة الشفافية الدولية ، إيه إم إم، بالي، إندونيسيا في 2007/10/28.

1) الغرض والعملية

يتمثل الهدف من وضع استراتيجية إطار عمل منظمة الشفافية الدولية 2008-2010 في توفير الإلهام والإرشاد والتماسك للجهود التي تبذلها منظمة الشفافية الدولية لمحاربة الفساد حول العالم.

كما تهدف إلى تمكين حركة الشفافية الدولية من البناء على موقعها الريادي في مجال الشفافية، والاعتمادية، والعدالة، و الحوكمة الجيدة – وأن تكون قادرة على توقع الاحتياجات والمطالب المتغيرة للبيئات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على أجندة محاربة الفساد، والتكيف معها.

يتيح هذا الإطار الاستراتيجي الأسس لسكرتارية الشفافية الدولية و الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية لتطوير وتطبيق برامجهم المحددة لمحاربة الفساد. وعليه فهي ليست خطة عمل لحركة الشفافية الدولية، ولكنها بمثابة أساس عام لسكرتارية الشفافية الدولية، بما في ذلك الأقسام الإقليمية والفروع المحلية لتطوير خطة عمل.

هذا الإطار الاستراتيجي الحالي عبارة عن تحديث للإطار الاستراتيجي لمنظمة الشفافية الدولية 2003-2007. في يناير 2003، وافق مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية على تطوير استراتيجية لحركة الشفافية الدولية. ركزت هذه العملية على تاريخ امتد لعشر سنوات، وعلى تطور المنظمة الدولية للشفافية، في كل من السكرتارية الدولية و الفروع المحلية، راسمة ملامح الفهم العام من مدركات الحركات وأنشطتها وإنجازاتها. وكان الإطار الاستراتيجي للعام 2003 نتيجة عملية استمرت لعام كامل من الاستشارات المكثفة داخل وخارج حركة الشفافية الدولية.

وفي مارس من العام 2006، وافق مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية على الحاجة إلى تحديث للإطار الاستراتيجي، وبدأت العملية التي أطلق عليها مسمى TI-2010. وقد أخذ هدفها المركزي—والمتمثل في مراجعة وتحديث الإطار الاستراتيجي للعام 2003 – بعين الاعتبار التغيرات والاتجاهات في البيئة الخارجية على مدى أربع سنوات، بالإضافة إلى القضايا والنقاشات الحالية التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة لحركة الشفافية الدولية. وعليه فقد ركزت عملية المراجعة الإستراتيجية TI-2010 على استمرارية حركة الشفافية الدولية، دون أن نعيد النظر في رؤيتنا، أو مهمتنا، أو قيمنا.

و قد تألفت عملية TI-2010 ، والتي ساعدت على إنجازها سكرتارية الشفافية الدولية، من عملية استشارة مع مسؤولي الشفافية تضمنت: جلسة استراتيجية أثناء اجتماع منظمة الشفافية الدولية السنوي للعضوية، ومساهمات من الاجتماعات الإقليمية، اجتماعات المراجعة الخاصة بمكاتب سكرتارية المنظمة الدولية للشفافية، اجتماعات مجلس الإدارة، و الآراء الكتابية المرسلة من الأفرع المحلية.

وتقدم نتائج تلك المشاورات، والمتمثلة في الإطار الاستراتيجي 2008-2010 المقدمة هنا، كل من الاستمرارية توافقاً مع الاستراتيجية القديمة، و نوع من الرؤية الاستطلاعية للبيئة التي نجد فيها أنفسنا في الوقت الحالي. و قد تم تطبيق العديد من العناصر الخاصة بهذا الإطار الاستراتيجي الأخير، ومنها على سبيل المثال تركيزنا القوي على شبكة الفروع المحلية، منذ فترة من الزمن. على أن هذا الإطار الاستراتيجي يشير إلى كيفية استجابة منظمة الشفافية الدولية للتحديات الجديدة باستخدام نقاط القوة القائمة، وتطوير نقاط أخرى جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يركز الإطار الاستراتيجي لمنظمة الشفافية الدولية 2008-2010 على بعض الموضوعات التي ظهرت مؤخراً

كأولويات لمنظمة الشفافية الدولية مثل التركيز على تقييم الأثر، والحاجة إلى التشارك في المعلومات، و دعم العمل المستند إلى الأدلة.

يمكن العثور على TI-2010 على موقعنا على الرابط التالي: سيتم وضع الرابط قريباً، وسيتم تحديثه في اجتماعات العضوية السنوية إذا لزم الأمر.

لمزيد من المعلومات حول عمل المنظمة الدولية للشفافية، يرجى زيارة الموقع التالي: www.transparency.org

(2) الرؤية، المهمة، والقيم

رؤيتنا هي عالم تكون فيه الحكومة، والسياسة، والأعمال، والمجتمع المدني، والحياة اليومية للناس، خالية من الفساد.

مهمتنا هي العمل لخلق التغيير نحو عالم خالٍ من الفساد.

تتضمن قيمنا الأساسية الشفافية، المصداقية، التكامل، التكافل، الشجاعة، العدالة، و الديمقراطية.

وتركيزاً على هذه القيم، فإننا نتمسك بمجموعة من المبادئ:

كبناء للتحالف، سنعمل من خلال التعاون معاً مع كافة الجماعات والأفراد، ومع الهيئات والمنظمات الربحية وغير الربحية، و مع الحكومات والهيئات الدولية الملتزمة بمحاربة الفساد، وذلك فقط وفقاً للسياسات والأولويات الموضوعية من قبل هيئات الحوكمة الخاصة بنا. نتعهد بأن نكون منفتحين، أمناء، و ذوي مصداقية في علاقاتنا مع جميع من نعمل معهم ومع بعضنا البعض.

1. سنكون ديمقراطيين، غير متحيزين سياسياً، و غير طائفيين في عملنا.
2. سوف ندين الرشوة والفساد بقوة، و بشجاعة في أي مكان يتم التحقق من وجودها بالدليل القاطع، بالرغم من أننا لا نسعى شخصياً للبحث عن فضح حالات الفساد الفردية.
3. ستكون المناصب التي نتقلدها قائمة على تحليل موضوعي ومهني، وعلى مستوى عالٍ من الأبحاث.
4. سنقبل فقط التمويل الذي لا يؤثر على قدرتنا على معالجة القضايا بحرية، و عمق، وموضوعية.
5. سنقدم تقارير دقيقة و في موعدها عن أنشطتنا للمسؤولين لدينا.
6. سنحترم، ونشجع على احترام حقوق الإنسان * الرئيسية وحرياته.
7. نحن ملتزمون ببناء فروع محلية دولية حول العالم، والعمل معها، ومن خلالها.
8. سوف نجاهد من أجل تمثيل متوازن ومتنوع لأجهزة الحوكمة التابعة لنا.

تمت الموافقة على هذه المبادئ وتبنيها من قبل منظمة الشفافية الدولية ، براغ، جمهورية التشيك في 6 أكتوبر 2001.

* تم تعديلها في اجتماع العضوية السنوي، بالي، أندونيسيا، 27 أكتوبر 2007

(3) الأساس المنطقي لعملنا وتعريف الفساد

تعتقد منظمة الشفافية الدولية أن الفساد أمر ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد، وأن محاربة الفساد أمر أساسي للعديد

من الأسباب:

- للفساد نتائج خطيرة، توقع الملايين في حبال الفقر والبؤس، مما يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- الفساد سبب للفقر، وحاجز يمنع من التغلب عليه. إنه واحد من أهم العقبات التي تعترض سبيل التقليل من مستوى الفقر.
- الفساد ينكر على الفقراء وسائل العيش الأساسية ويرغمهم على إنفاق المزيد من دخلهم على الرشاوى. تتعرض حقوق الإنسان للإنكار في الأماكن التي يسود فيها الفساد، لأن المحاكمة العادلة تأتي فقط بأثمان باهظة في الأماكن التي تكون فيها المحاكم فاسدة.
- الفساد يشوه الديمقراطية وحكم القانون.
- الفساد يشوه التجارة المحلية والدولية.
- الفساد يعرض الحوكمة السليمة للخطر، وكذلك الأخلاقيات في القطاع الخاص.
- الفساد يهدد الأمن المحلي والدولي وديمومة المصادر الطبيعية.
- يتعرض من لا يتمتعون بكثير من القوة للأذى في الأنظمة الفاسدة، الأمر الذي يفرض تمييزاً نوعياً في حد ذاته.
- الفساد يشكل نوعاً من الاستبعاد السياسي. إذا كان بالإمكان شراء الأصوات، تتضاءل إمكانية تغيير النظام الذي يحافظ على استمرارية الفقر.

والخلاصة: الفساد يؤدي الجميع

ولكي نحقق أهدافنا، فإننا نعرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق أغراض شخصية.

يشمل هذا التعريف قطاعاً كبيراً من الأنشطة غير القانونية والتي تشمل التصرفات الفاسدة. ويمتد ليشمل ما وراء مجرد الرشوة إلى الحصول على مكافآت غير مادية. إنه غير حساس لحجم التصرف الفاسد. بالإضافة إلى ذلك، فهو يغطي كافة اللاعبين، سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص، والذي يستغلون وضعياتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. وبينما يجعل المدى الواسع لهذا التعريف مجال عملنا أكثر طموحاً، فنحن نعتقد أن من الضروري أن يشمل تعريفنا أشكال الخيانة العدة للفساد الذي يعد بمثابة الطاعون في مجتمعنا.

4) الحوكمة

تعكس هياكل الحوكمة في منظمة الشفافية الدولية روح مهمتنا و تجسد التزامنا بالشفافية، والمصادقية، والتكامل. نحن ندرك أن وضعنا كتحالف عالمي رائد ضد الفساد يتطلب منا الحفاظ على أعلى المعايير الممكنة، فيما يختص بكيفية عملنا كحركة. وسوف نستمر في تقييم إجراءات الحوكمة لدينا و دعم أفضل الممارسات في هذا المضمار.

مجلس الإدارة هو هيئة الحوكمة في المنظمة الدولية للشفافية. ويتم اختياره ديمقراطياً في الاجتماع السنوي للمنظمة. يقوم مجلس استشاري مؤلف من أفراد بارزين في مناصب دولية، بتقديم المشورة لمنظمة الشفافية الدولية و يقدم الدعم لها في مجال تطوير برامج المنظمة.

تقوم الفروع المحلية بتولي أعمال منظمة الشفافية الدولية في بلدها، و تشارك في الأعمال الإقليمية و الدولية للمنظمة. يختلف أساس العضوية الخاص بكل فرع محلي من فروع منظمة الشفافية الدولية من حيث النوعية والحجم من بلد إلى آخر، على أن تشجع فروعها المحلية على توسيع وتنويع عضويتهم. كذلك تتضمن حركة الشفافية الدولية أعضاء أفراد (أ)، من بينهم العديد من الناشطين ضد الفساد ممن يتبعون مناصب دولية.

بالإضافة إلى ذلك تستفيد منظمة الشفافية الدولية من إسهامات شبكة من كبار المستشارين المتطوعين.

تشرف السكرتارية الدولية على تطبيق جدول أعمال المنظمة الدولية للشفافية، و الترتيب لأعمالها على المستوى الإقليمي، كما تدعم الفروع المحلية و تتصرف نيابة عن حركة الشفافية الدولية ككل باعتبارها وكيل عن مجلس الإدارة.

وتقوم السكرتارية الدولية، بالإضافة إلى مهامها الأخرى، بدعم اعتماد ومراجعة الفروع المحلية، قيادة مجلس الإدارة و إدارة الاجتماعات السنوية للعضوية. كذلك تقوم السكرتارية الدولية بإدارة التواصل الداخلي داخل حركة الشفافية الدولية. بالإضافة إلى ذلك تقوم السكرتارية بدعم هذه الأفرع المحلية، والأعضاء الأفراد، و أعضاء السكرتارية الدولية أنفسهم، وخاصة من يعمل منهم ضمن بيئات سياسية تتسم بالصعوبة، وذلك من خلال وضع ميكانزمات الدعم الملائمة.

تتضمن الحوكمة داخل منظمة الشفافية الدولية كذلك سياسة تعارض المصالح و القواعد الأخلاقية لمجلس إدارة المنظمة الدولية للشفافية، و السكرتارية الدولية، و كافة الفروع المحلية. على أعضاء مجالس إدارة كل من المنظمة والأفرع المحلية الالتزام بتجميع سجل المصالح. كذلك تقوم لجنة الأخلاقيات والتي يقودها مجلس الإدارة الدولي بدور منندى الاستشارة فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية لحركة الشفافية الدولية.

5 الأهداف الاستراتيجية

حتى بعد عام من التقدم الملفت و تحقيق النجاح في الحرب ضد الفساد إلا أننا في منظمة الشفافية الدولية على وعي تام بأنه لا يزال أمامنا العديد من التحديات. ومن هذا المنطلق، فإننا ملتزمون بالقيم والمبادئ الأساسية التي طالما التزمنا بها في مسيرة عملنا منذ نشأة حركتنا. ووفقاً لهذه المبادئ، فإن إحراز المزيد من الشفافية والتكامل يتطلب التزاماً طويلاً بالتحسين، وهو الالتزام الذي يصبح فقط ممكناً من خلال الوعي والدعم من قبل الآخرين، وربما المجتمعات ككل.

إذا ما تتبعنا مسيرتنا في الحرب ضد الفساد، وإنجازاتنا في الترويج لعدد أكبر من الشفافية و نقاط القوة في حركتنا، لوجدنا أن منظمة الشفافية الدولية قد أعادت صقل أهدافها للسنوات القادمة. تعكس هذه الأهداف التحديات والفرص التي يفرضها الفساد في جميع أنحاء العالم اليوم، وما يحتاج الأمر إلى إنجازه في الحرب ضد الفساد على مدى السنوات القادمة، بالإضافة إلى دورنا باعتبارنا المنظمة غير الحكومية الرائدة على مستوى العالم التي تعمل فيه هذا المجال. وعليه فقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتحديد الأهداف الاستراتيجية التالية لجهودها:

ستركز جهود منظمة الشفافية الدولية في الحرب على الفساد بصورة أكبر على نتائج محددة وواضحة وواضحة ووضحة نصب عينيها هدف أن تكون بمثابة القوة الأساسية في الحد من الفساد حول العالم. أن نظهر تأثيراً يجذب المزيد من الناس للانضمام إلى جهودنا، و يكون له تأثير إيجابي على ديمومة عملنا.

i. زيادة إنتاجية المعلومات تحتاج منظمة الشفافية الدولية إلى خلق قاعدة معلومات بحثية وفقاً لمواصفات عالية يمكن أن تخدم الفروع المحلية وغيرها من أصحاب الأصول لتشخيص مخاطر الفساد والحد منها، وتحسين مستوى الشفافية، والتكامل والمصادقية الخاصة بالحوكمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. إجراء تحليل سليم وموضوعي ومهني يدعم تدخلاتنا القائمة على سياستنا. بشكل متزايد ستعمل أدوات منظمة الشفافية الدولية المستندة إلى أدلة على دعم التغيير في عملية صنع السياسات، بهدف تقليل الفساد بشكل مؤثر.

ii. ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد سوف تستمر منظمة الشفافية الدولية في دعوة المؤسسات العامة والخاصة للالتزام بأفضل الممارسات في مكافحة الفساد، وسوف تعمل على تحسين المعايير التي ترشد المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية في جهودها للترويج للشفافية والأنظمة المتكاملة. كلما وأينما تحولت تلك المعايير إلى اتفاقيات على المستوى الدولي أو إلى قوانين وإجراءات جديدة على المستوى المحلي، فإن منظمة الشفافية الدولية تضطلع بدور رئيسي في مراقبة تطبيقها، والرمي بثقلها كحركة في دعم الجهود الرامية إلى تمسك العاملين على تطبيقها بذلك.

iii. رفع مستوى التواصل الديناميكي والمشاركة في المعلومات. ستسعى منظمة الشفافية الدولية إلى بناء روابط اتصال أقوى عبر حركة الشفافية الدولية، وذلك للاستفادة من قدراتنا العالمية في مجال التواصل بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب المحلية. ستقوم منظمة الشفافية الدولية بالاستفادة بالقدر الأقصى من مكتسباتها المعلوماتية في مجال محاربة الفساد، وأساليب حل المشكلات، بالإضافة إلى ما لديها من أدوات واستراتيجيات.

iv. تكريس الشراكة الاستراتيجية تساعدنا متابعة الشركاء الاستراتيجيين على أن نكون في وضعية أفضل لربط مكافحة الفساد بالقضايا الناشئة في مجالات التطوير، و البيئة والأمن. سنظل مثل هذه الشراكة مع عدد من المؤسسات والهيئات هي المفتاح لاستمرار أعمال منظمة الشفافية الدولية في تحالفها ضد الفساد.

v. الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين كحركة، تهدف منظمة الشفافية الدولية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بالحد من الفساد ونقص الشفافية للحياة وسبل العيش وأسبابه. نحن على قناعة بأن مهمتنا مهمة سببها عدد من يدعمها من المواطنين حول العالم، وأنها سوف نكتشف مناطق جديدة لإشراك المزيد من الناس فيها. سيساعدنا وعي العامة بعملنا، ودعمهم لأهدافنا على الإبقاء على محاربة الفساد على الأجدات السياسية حول العالم.

vi. مراقبة الاتجاهات الدولية سيكون للتغيرات في أجندة السياسة الدولية تأثيرها على مهمة منظمة الشفافية الدولية وصلتها الوثيقة بالموضوع. ستقوم منظمة الشفافية الدولية بمراقبة الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تشكل عقبات أمام أعمالنا أو تمثل فرصاً أمامها. ستقوم منظمة الشفافية الدولية من خلال إجراء عمليات مسح لمناخ السياسات العالمية بالحفاظ على ريادتها، وبالتالي زيادة مدى كفاءتنا و الحفاظ على تركيزنا على التقليل من مستوى الفساد على مستوى العالم.

6 تحقيق أهدافنا الاستراتيجية

سعيًا منها لتحقيق مهمتها وتطبيق رؤيتها، وبالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية الموضحة أعلاه، ستقوم منظمة الشفافية الدولية بالتأكيد مجدداً على الطرق الموثقة لمحاربة الفساد. سنقوم بالبناء على ما هو قائم من المعلومات لخلق الزخم والقدرة اللازمة لتحقيق الأهداف المبينة في هذا الإطار الاستراتيجي. وسوف نقوم بذلك من خلال ما يلي:

(i) الفروع المحلية ودورها في دفع تقدم حركة الشفافية الدولية

تعتبر الفروع المحلية بمثابة العمود الفقري لحركة الشفافية الدولية. فعمل هذه الفروع يتمثل في الترسخ محلياً

للشفافية، وخلق الديناميكية اللازمة لمنظمة الشفافية الدولية ككل، و السماح بالابتكار والتجديد – بما يمكن منظمة الشفافية الدولية من الدفاع والإنجاز على عدد من الجبهات.

سوف تستمر سكرتارية منظمة الشفافية الدولية على مدى السنوات القادمة في التركيز على جزء هام من عملها على تسهيل تطوير الفروع المحلية. ستقوم سكرتارية منظمة الشفافية الدولية بتقوية القدرات المؤسسية والبرمجية الخاصة بالفروع المحلية. كذلك ستقوم سكرتارية منظمة الشفافية الدولية بدعم الفروع المحلية في جهودها الرامية إلى الإعلام الأفضل بأهدافها و أدواتها وبرامجها من خلال تطوير خطط استراتيجية قائمة على الإطار الاستراتيجي الحالي.

وعندما يلزم، ستقوم سكرتارية منظمة الشفافية الدولية بالمساعدة على تقوية القدرة على القيام بإجراء تجاه الفساد من قبل تلك الفروع المحلية، وذلك في الحالات القصوى. ستقوم السكرتارية بتقديم التدريب، وتسهيل التبادل مع الفروع المحلية الأخرى، وسوف تقوم بالمناصرة بالنيابة عن الأفرع المحلية الضعيفة، ذات المانحين وغيرهم من مسؤولي الأموال، و/أو استكشاف وسائلهم لمساعدتهم على بناء قاعدة تنفيذية والحفاظ عليها. كذلك سيتم تشجيع الفروع المحلية الراسخة على التعاون في القيام بهذه المهمة. سوف يتم إشراك، واستشارة لجنة اعتماد العضوية عندما يكون لها صلة بالأمر.

ستقوم الفروع المحلية بالترويج لمشاركة المعلومات التي تجعل من الممكن لمنظمة الشفافية الدولية أن تستمر في زيادة مكافحة الفساد. ستأخذ السكرتارية زمام المبادرة في تسهيل عمليات التشارك في المعلومات، على أن الحركة بمجملها مسؤولة عن نجاح هذا الأمر.

تدرك حركة الشفافية الدولية أن قوة واعتمادية الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية هي مفتاح حماية منظمة الشفافية الدولية وسمعتها واسمها، و الحفاظ على منظمة الشفافية الدولية شرعية و محاور محترم في محاربة الفساد. وبهذا المستوى من الوعي ستعمل الفروع المحلية بوصفها أعلى قوى المجتمع المدني في بلادها لمحاربة الفساد.

(ii) الأبحاث والأدوات: التركيز على التشخيص وتغيير السياسة

كانت منظمة الشفافية الدولية في طليعة إنتاج المعلومات والأدوات في مجال محاربة الفساد على مدى العقد المنصرم. ومع تحركنا قدماً إلى الأمام، ستقوم منظمة الشفافية الدولية بإنتاج قاعدة بيانات ضخمة وثيقة الصلة لاستخدامها كمحرك لأعمال المناصرة، سواء على المستوى العالمي أم على المستوى المحلي. وسوف تعزز الأبحاث والطلب على التغيير الناجم عنها أولوياتنا وأهدافنا كحركة.

ستستمر حركة الشفافية الدولية في القيام بسلسلة من الأبحاث العالمية والقطاعية والوطنية والمحلية. على أنها ستتحرك من مجموعة محدودة من الأدوات المركزة على رفع الوعي إلى تلك التي تتيح التحليل والتشخيص، والتي تتيح أساساً لتغيير السياسات. وسوف نستمر في طرق العديد من المجالات للأبحاث، بهدف زيادة قاعدة الأدلة التي توفر الإرشاد للإصلاح، و تقلل من الفساد حول العالم.

يجري تطبيق مجموعة متنوعة من أدوات مكافحة الفساد حول العالم. قامت العديد من الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية بدور ريادي في تطوير وتطبيق الأبحاث الخاصة بالفساد والشفافية، وقد تم توظيف أكثر من 80 أداة من أدوات مكافحة الفساد بواسطة الفروع المحلية حتى اليوم. وتستفيد منظمة الشفافية الدولية بمجملها من هذا

التجديد والابتكار. ستقوم سكرتارية منظمة الشفافية الدولية بتحديد أولويات التشارك في تلك الاكتشافات، والطرق، مع كل من حركة الشفافية الدولية و المسؤولين عن الأموال فيها. تحتاج منظمة الشفافية الدولية كذلك إلى تقييم الناجح من تلك الممارسات في الحرب ضد الفساد، وتقييم مدى الأثر الذي تتركه أدواتنا.

فالفساد ظاهرة معقدة، و القياس مسعى صعب. إلا أن منظمة الشفافية الدولية تدرك بأن الدور الهام في تقديم الدليل المحكي السليم على الفساد والحرب ضده. وبينما نحاول فهم الفساد وأسبابه، فإننا نحتاج كذلك إلى تقييم ما يصلح لمحاربة الفساد و كيف يمكن لأدواتنا أن تستخدم على النحو الأمثل لإحداث تغيير له أثر كبير في الحد من الفساد. وخلال جهودنا لتطوير الأبحاث والأدوات، فإن هدفنا هو بناء وتقوية نظم متكاملة، وإجراء تحسينات طويلة المدى على الشفافية والاعتمادية في مختلف المجتمعات.

(iii) المناصرة الاستراتيجية تحديد و تحقيق الأهداف

تركز منظمة الشفافية الدولية على السمة الاستراتيجية لجهود المناصرة التي نقوم بها. سوف نتبنى منظور المبادرة نحو وضع وتحقيق أهداف المناصرة. بالنظر إلى معلوماتنا المتراكمة في مجال مكافحة الفساد، و قاعدة اتصالاتنا حول العالم، وقدرتنا على حشد التزام واسع المدى لمحاربة الفساد، فإن الحركة تعتبر الآن في مكانة تؤهلها للقيام بمناصرة الأعمال الأكثر استراتيجية في طبيعتها. ويعني هذا تحديد ومعالجة أهداف المناصرة ذات التخطيط المبادر، والقدرة على رصد وقياس الآثار والنتائج، و تعريف واضح للنجاح في عملنا.

ومن خلال قيامها بهذا، ستستمر منظمة الشفافية الدولية في نجاحها كمؤسسة دعم ومناصرة، على المستويات الدولية والمحلية والإقليمية. ومنذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيز التنفيذ، بالإضافة إلى الاتفاقيات المحلية الخاصة بتنفيذ اتفاقيات التكامل لتأسيس مراكز المناصرة والاستشارات القانونية (ALACs) حققت مناصرة منظمة الشفافية الدولية نتائج ملموسة و مهدت الطريق للعديد من جهود المتابعة.

وبالتحرك نحو المناصرة ذات الطبيعة الاستراتيجية، لن نقال من المرونة والقدرة على الاستجابة السريعة التي تتمتع بها حركتنا بالفعل. فهي أمور مطلوبة على الدوام. إلا أنه مع تبني منظور المناصرة الاستراتيجية فإن حركة الشفافية الدولية ستكون قادرة بصورة أفضل على التخطيط، وتنفيذ وتقييم عملها، بناء على مجموعة واضحة من الأهداف. كذلك سيزيد وضع استراتيجيات النجاح لما نقوم به من أعمال المناصرة إلى زيادة مدى استمرارية أعمالنا. ذلك أنها ستوفر أهدافاً ونتائج واضحة تخدمنا نحن وملتزمي أموالنا، كما ستتمكن من قيام أساس أكثر قوة للانخراط مع العامة بشكل أوسع، والذين قد يكونوا لا يزالون بحاجة إلى إقناعهم بأن مثل هذه الجهود من الممكن أن تحدث فرقاً.

(iv) الأولويات الدولية: تعميق خبراتنا وتأثيرنا

كجزء من إطار عملنا الاستراتيجي في العام 2003، قامت حركة الشفافية الدولية بتعريف عدد محدود من الأولويات الدولية كمفتاح لمعالجة الفساد. تختار حركة الشفافية الدولية تلك الأولويات بناء على مدى أهميتها، وصلتها بمكافحة الفساد، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية جهود محاربة الفساد، والاتجاهات الأوسع فيه. كذلك فقد عكست الأولويات الدولية العمل الذي يجري تنفيذه داخل منظمة الشفافية الدولية سواء على المستوى الدولي، أو الإقليمي أو المحلي. وبالنظر إلى خبراتنا في مجال محاربة الفساد، فقد استشعرت منظمة الشفافية الدولية أن هذه

هي المناطق التي يوجد فيها القدرة لحركتنا على التأثير فيها أكثر من سواها.

وقد كانت هذه الأولويات الدولية هي المرشد لعملا منذ العام 2003، وستظل كذلك. ستلزم حركة الشفافية الدولية نفسها عبر إطار العمل الاستراتيجي 2008-2010 ببناء المزيد من القدرات في مجال الأولويات الدولية، بناء على التشارك في المعلومات المحدثة داخل الحركة، وخلق شراكات وتحالفات جديدة، واستغلال المزيد من المبادرات والأدوات على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن جهودنا على صعيد الأولويات الدولية، والمبينة أدناه، سوف توجه بصورة أكثر تركيزاً إلى تغيير السياسة، الأمر الذي سنعمل على تحقيقه من خلال وضع أهداف استراتيجية للمنصرة. فإذا ما نظرنا إلى الأمر برمته، فإن هذه المعايير من شأنها تعميق جهودنا على صعيد الأولويات الدولية لحركة الشفافية الدولية، الأمر الذي يمكننا من تقييم تأثيرنا في مجال زيادة الشفافية والحد من الفساد. تتضمن الأولويات الدولية لحركة الشفافية الدولية ما يلي:

● **الاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد**

الهدف الاستراتيجي ضمان وجود قواعد ومعايير قوية، ومؤثرة، وملزمة قانوناً لمحاربة الفساد على الصعيد العالمي، بما في ذلك الترويج لفرض تلك القواعد بواسطة الحكومات و مراقبة مدى التطور في القيام بذلك.

الفساد مشكلة تتجاوز حدود الدول. لأن الحلول المحلية من الممكن أن تكون غير كاملة، فتأتي الاتفاقيات الدولية لتكملها. ستقوم منظمة الشفافية الدولية بتفعيل اتفاقيات محاربة الفساد، والقواعد والمعايير المتفق عليها دولياً للحد منه. وبصفة خاصة فإننا سنقوم بالترويج لتطبيق وفرض ومراقبة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد (2003)، و اتفاقيات المجلس الأوروبي ضد الفساد (1999)، و اتفاقية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ضد الرشوة (1997)، و الاتفاقية الأمريكية الداخلية ضد الفساد (1996). سنسعى للحفاظ على حوارات منتجة مع تلك الهيئات الحكومية المسؤولة عن تطبيق وفرض الاتفاقيات والعمل على زيادة مساهمة المجتمع المدني في جهود المراقبة التي نقوم بها. كذلك سيتم التركيز بصفة خاصة على هذا العمل لترويج دور المجتمع المدني في استعادة الأصول المسروقة وعلى دور القضاء في فرض قوانين محاربة الفساد.

● **تكامل القطاع العام**

الهدف الاستراتيجي تحسين مستوى التكامل، والشفافية، والمصادقية في المؤسسات العامة.

الفساد في مؤسسات القطاع العام يجرد الناس من إمكانية الحصول على حياة كريمة. ستقوم منظمة الشفافية الدولية بالترويج لتكامل القطاع العام من خلال التركيز على محاصرة الفساد في المقاولات، و محاربة الفساد القضائي، و الترويج للشفافية فيما يتعلق بالدخول والنفقات. كما ستعمل منظمة الشفافية الدولية بشكل متزايد على النقاط المتعلقة بتقديم الخدمات العامة و تكامل الحكومات المحلية.

فالفساد في قطاع المشتريات العام يزيد بصورة ملحوظة من تكلفة تقديم الخدمات، والتي تشكل قاسماً كبيراً من الميزانية العامة. كذلك تسمح محاربة الفساد في قطاع المشتريات بتقديم خدمات عالية الجودة بأسعار معقولة. وفي هذا الصدد ستتعاون منظمة الشفافية الدولية مع المنظمات ذات الصلة على الصعيد الدولي من أجل استراتيجيات من شأنها تقوية المعايير الخاصة بالدول و خاصة قدراتها على منع الفساد في المقاولات العامة بشكل أكثر تأثيراً.

ومن خلال تطوير وتطبيق أدوات وبرامج تنطوي على أفضل الممارسات، سنسعى لرفع مستوى قدرة المجتمع المدني على متابعة أفضل لأداء أنشطة المقاولات العامة على المستوى الوطني والمحلي. سنعمل بالتحالف مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، والمؤسسات العامة، ومؤسسات الأعمال الملتزمة بتقوية بيئات مقاولات عامة أكثر فعالية وتأثراً.

كذلك ستعمل منظمة الشفافية الدولية على الحد من الفساد القضائي، مركزة في ذلك على كل من استقلالية القضاء ومصداقيته. ينبغي أن يكون القضاء مؤثراً لتحقيق القدر الكافي من تكامل الأنظمة، وبالتالي يمكن للإصلاح القضائي أن يعالج النفوذ القضائي السلبي في التعيينات القضائية، و القرارات، وأن يخلق ظروفاً للقضاة تقلل من الضغط الواقع عليهم في تعرضهم للرشوة. كذلك ستعتبر منظمة الشفافية الدولية القضاة مسئولون عن قراراتهم.

ولتحسين مستوى الشفافية فيما يتعلق بالدخل والميزانية، من الضروري تقوية مصداقية صانعي القرارات. ولضمان قدر معقول من المصداقية، ينبغي أن يكون هناك معلومات كافية عن دخل العائدات والنفقات. تعمل منظمة الشفافية الدولية على إرساء المعايير القياسية لشفافية العوائد، والطرق الخاصة بقياس شفافية أداء العوائد وتشخيص المواضيع التي يمكن إجراء تحسينات عليها، بالإضافة إلى دعم ومناصرة استخدام معايير شفافية العائدات ومعايير الأداء من قبل الشركات، و المؤسسات الكبرى، والمستثمرين، ومنسقي الحكومة، والمجتمع المدني.

• الحد من الفساد السياسي

الهدف الاستراتيجي حماية تكاملية السلطة السياسية والعملية الديمقراطية السياسية من خلال محاربة إساءة استخدام القوة السياسية المتولدة للسلطة واجتثاث التأثير السلبي للمال والمصالح الخاصة في السياسة.

فالفساد في الأنظمة السياسية يضعف من جهود محاربة الفساد في كافة المجالات الأخرى. لقد انجرف الكثير من السياسيين والحكومات حول العالم في تيار السلطة وتحولت وعود الإصلاح إلى فساد مستشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفساد السياسي يضعف من الدعم الشعبي للعملية الديمقراطية. تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى منع الفساد في الأنظمة السياسية، والعمل على مراقبة وتقوية، ووضع المعايير الخاصة بالشفافية والتكامل السياسي.

واعتماداً على المحتوى المحلي، يتضمن ذلك تقوية صوت الإجراءات الخاصة بالتمويل السياسي ودور المجتمع المدني في المراقبة وذلك من خلال زيادة القدرة على الولوج إلى المعلومات، وبناء التحالفات، وتنسيق الأعمال الخاصة بحماية العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات، وخلق معلومات أفضل وتكامل على صعيد جهود محاربة الفساد في بناء الدولة، أو تطوير القيم المشتركة المتعلقة بالشفافية السياسية و المصداقية الديمقراطية.

• الفساد، الفقر، التنمية

الهدف الاستراتيجي هو منع الفساد الذي يؤدي إلى استمرارية وتأصل الفقر، والذي يفضي إلى تنمية غير عادلة. لا يزال الفساد في عمليات التنمية يلقي بملايين الناس في مصيدة الفقر. لذا ستستخدم منظمة الشفافية الدولية إطار نظام التكامل للتعامل مع الأسباب الرئيسية للفساد، والذي يهشم أثره مصالح الفقراء.

لذا سوف نقيم ونشارك في التحالفات التي تقوي من الحوكمة وتزيد من المصداقية على الأصعدة الدولية، والوطنية، والمحلية والأساسية. كما سنبني على المعايير الدولية التي تم إرسائها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية ونقوم بتطوير عملنا الجاري بشأن خلق القطاعات، مثل التربة وأمن المياه، والدعم الإنساني، بالإضافة إلى تقوية

منظورنا في التناول، بما فيها تقييم المخاطر، ومراقبة الإنفاق العام، والمبادرات الدولية (مثل المجموعات الديمقراطية المحلية NDGs) ومناصرة الإصلاحات القطاعية في مجال محاربة الفساد. سيتم الاهتمام بشكل خاص في تحسين أعمال محاربة الفساد في الحكومة المحلية، لأنها تتعلق بتلك الخدمات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للفقراء.

• تحسين معايير محاربة الرشوة في القطاع الخاص

الهدف الاستراتيجي تشجيع و دعم سلوكيات الأعمال المسؤولة عبر إقرار وتطبيق سياسات وبرامج مكافحة الفساد.

فالفساد في القطاع الخاص يقلل من النمو الاقتصادي والتنمية. ستسعى منظمة الشفافية الدولية على وقف إمدادات الرشاوى في السوق الدولي، وخلق مناخ للاستثمار، والتجارة والنمو يمكنه انتشار البلدان من وطأة الفقر. وليس على مجتمع الأعمال أن يضطلع بدور هام في وضع نهاية للممارسات الفاسدة فحسب، بل أن الفوائد التي ستجنى من تقليل مخاطر الفساد هي في مصلحة العمل نفسه، وذلك بخلق أسواق أكثر أمناً واستقراراً.

سوف نخرط في الأعمال لرفع درجة الوعي وخلق التحفيز على انتهاج السلوك المسئول من قبل الشركات، و تقديم أدوات لدعم الشركات في التطبيق المفصل ومراقبة الأنظمة لمنع الرشوة والفساد. سيتم توفير اهتمام خاص لقطاعات الأعمال الأكثر تعرضاً، مثل الصناعات الاشتقاقية، قطاع الدفاع والإنشاءات، والترويج لنظم مكافحة الفساد التي تتسم بالديمومة، والأسواق المالية، حيث مكافحة غسيل الأموال تعتبر أمراً حاسماً في التدفق العالمي للأموال الفاسدة.

• نشر التكامل في التربية

الهدف الاستراتيجي نشر السياسات والممارسات التربوية الجديرة بالمصداقية بالإضافة إلى أهمية التربية في تطوير مستويات عالية من التكامل المهني والشخصي.

تعد التربية المقاومة للفساد من العناصر الهامة في استراتيجية محاربة الفساد. فالتربية تبني توقعات المواطنين و تفرض مطالب للمصداقية. أما عندما يكون النظام التربوي نفسه فاسداً، كيف يمكن للأطفال أن يتعلموا القيم التي تشكل أساساً لمجتمع شفاف و ذو مصداقية؟ عندما يصبح المال أهم من المعلومات في الحصول على الشهادة، فإن الدراسة والتعلم تفقد الغرض منها. وعليه فإن منظمة الشفافية الدولية ستركز على كل من التربية المقاومة للفساد، و على الفساد في القطاع التربوي.

(v) البرامج والأولويات الإقليمية: تعديل الأولويات لتتوافق مع الاحتياجات الإقليمية

بالإضافة إلى الأولويات العالمية، قامت الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية بتأسيس هيئة نشطة للتعاون المؤثر بوضع الأولويات الإقليمية والمساهمة في البرمجة الإقليمية على نحو ما يتم تنسيقها من قبل الأقسام الإقليمية الموجهة جغرافياً في سكرتارية الشفافية الدولية.

وفي السنوات القادمة سوف تعمل كل من سكرتارية الشفافية الدولية والفروع المحلية معاً على تطوير استراتيجيات وأدوات و شراكات، لتحقيق أقصى قدر من التأثير في هذه المناطق. بالإضافة إلى ما تقدم فسوف تقوم سكرتارية الشفافية الدولية بخدمة الحركة، وذلك من خلال المشاركة في الرؤى للمناطق المختلفة، وخلق

القدرة على العمل بين مختلف تلك المناطق، حيثما يكون ذلك ملائماً، ومطلوباً لتحقيق أهداف الحركة. وفيما يلي الأولويات والبرامج الإقليمية:

أفريقيا والشرق الأوسط

في سياق النقاش الأكثر حدة حول انسياب الدعم إلى أفريقيا وجهود الدعم في العالم العربي، فإن الفروع الإقليمية لمنظمة الشفافية الدولية في كل من أفريقيا والشرق الأوسط تعرفان معاً أهمية الترويج لإقرار الاعتماد والتطبيق المؤثر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الهيكل الرئيسي الذي يقف وراء كافة الجهود الرامية إلى نشر الشفافية والنزاهة عبر أنحاء المنطقة.

وقد قامت الفروع المحلية في كل من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بتقديم مقترحات تفصيلية حول أحكام اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن معايير مكافحة غسل الأموال، وحماية مطلقي الإنذارات، و خلق آلية لمراقبة تطبيق الاتفاقية. وقد لعبوا دور المناصرين المؤثرين في اللقاءات الدولية مع الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية. وفي أفريقيا، استغلت الفروع المحلية كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، و اتفاقية الاتحاد الأفريقي ضد الفساد في منع الفساد والحد منه، ومما يتصل به من عنف باعتباره معيار مراجعة الإطار القانوني المطلوب لمكافحة الفساد. وعبر القارة تسعى الفروع الإقليمية إلى حشد قواها لمناصرة ومساندة انتخاب ممثلين أكفاء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد للاتحاد الأفريقي (ECOSOCC).

تضع الكثير من الفروع المحلية في الشرق الأوسط الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير صيغ للحوكمة المشتركة (لبنان)، قواعد السلوك (فلسطين) و استضافة مناقشات المائدة المستديرة بشأن التكاملية (البحرين، المغرب). وقد تم تقوية التعاون الإقليمي في القارة الإفريقية، حيث قامت الشفافية الدولية في زيمبابوي بتنسيق سلسلة من خمسة دراسات (بتسوانا، موزنبيق، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي) وذلك لإتاحة فهم شامل لمواطن الضعف في نظام التكامل الوطني، والإبلاغ بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. وتكمل المزيد من الدراسات الواقعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، وموريشيوس، ورواندا بقية أجزاء الصورة.

وتركز الفروع في كل من أفريقيا والشرق الأوسط على الولوج إلى المعلومات، وإلى شفافية التربية والميزانية عبر كلا المنطقتين، بما في ذلك دراسة "أرني النقود"، والتي توفر تحليلاً دقيقاً للتقارير من قبل المدقق العام في زامبيا، ومراقبة مشاريع الميزانية في كينيا، والسنغال، والمغرب. يجري حالياً إطلاق جهود التقييم في سبعة بلدان هي (غانا، مدغشقر، المغرب، النيجر، سيراليون، أوغندا، السنغال) وذلك لكشف النقاب عن كيفية تحويل المصادر من ميزانيات الحكومة الأولية للتربية والتعليم.

تدرك الفروع المحلية في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا الحاجة إلى تعزيز القوى المؤسسية وبالتالي التركيز على العمل المشترك في مواجهة معاييرهم العالية للحوكمة الداخلية.

الأمريكتين

مع دخولنا للعقد الثاني من عمر الاتفاقية الأمريكية الداخلية ضد الفساد، سوف تستمر الفروع الداخلية لمنظمة الشفافية الدولية في نشر ومراقبة التطبيق المؤثر وفرض الإطار الرئيسي لمحاربة الفساد. كذلك سيستمر الدفع باتجاه إيجاد مراجعة حكومية داخلية تتضمن رؤية المجتمع المدني باعتباره أمراً ذي أولوية عالية على جدول أعمال الفروع الداخلية بالتعاون مع شبكات المنظمات غير الحكومية في الأمريكتين.

ووعياً منها بالمستويات الدنيا للمصداقية والفعالية للمؤسسات الديمقراطية عبر أمريكا اللاتينية، وفهم الفساد باعتباره الوقود المغذي لفجوات عدم العدالة القائمة من قبل، ولأعمال العنف، تعمل الفروع المحلية في أمريكا اللاتينية على الوقوف خلف الأهداف العامة المتمثلة في نشر المصداقية بين أرجاء أنظمتها السياسية. وبناء على الأنماط طويلة الأمد للفساد فإن شبكة الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية في أمريكا اللاتينية، سوف تستمر في مراقبة أثر النقود والمصالح الخاصة على السياسة والعمل مع الأحزاب السياسية، والبرلمانات، والسلطات الانتخابية، وغيرها من مسؤولي الأموال لضمان كون صنع السياسات العامة عملية تتسم بالمصداقية، ومراعاة مصالح المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، ستستمر الفروع المحلية في أمريكا اللاتينية بالعمل، سواء من خلال المبادرات عبر الحدود أو عبر المشاريع الرئيسية في البلاد، على تحسين النظم التكاملية للحكومة المحلية، وضمان إدارة الموارد بصورة مؤثرة تراعي الاحتياجات عبر عمليات مقاولات عامة تتسم بالشفافية بالإضافة إلى زيادة مشاركة مجتمع الأعمال في أنشطة محاربة الفساد.

كذلك ستستمر أعمال المناصرة في ترسيخ جذورها في مجال التشخيص السليم، ذلك أن فروع أمريكا اللاتينية كان لها السبق من خلال مجموعة من طرق التقييم الخاصة بالشفافية والفساد في القطاعات الرئيسية والمؤسسات على كافة المستويات الإدارية. وكما هو الحال في الماضي، فإن شبكة الفروع المحلية في أمريكا اللاتينية تتطلع إلى الاستمرار في أن تكون هي المساحة المؤثرة للأنشطة التعليمية المتبادلة، والابتكار، ووضع جداول العمل الإقليمية.

وفي ضوء ارتباطها بمحتويات وتحديات مماثلة، ستضم فروع واتصالات منظمة الشفافية الدولية في أمريكا اللاتينية إلى القوى الساعية إلى الدفع باتجاه تطبيق تصريح رئيس أمريكا الوسطى لمحاربة الفساد، بالإضافة إلى التزامات أخرى بمحاربة الفساد. بالنظر إلى نقص المعلومات الرسمية الصحيحة، سوف تستمر شبكة موارد أمريكا الوسطى لمحاربة الفساد بقيادة الشفافية الدولية في إنتاج المؤشرات و التحليلات لإرشاد جهود الإصلاح.

كذلك ستستمر فروع منظمة الشفافية الدولية في أمريكا الشمالية في العمل مع الشركات والحكومات وغيرها من المؤسسات على زيادة مستوى الالتزام بالاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد، والمعايير وجهود الدعم الخاصة بمحاربة الفساد في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وسيظل الترويج للأخلاقيات التشريعية والمصداقية في الداخل على أعلى سلم أولوياتها. كما ستسعى منظمة الشفافية الدولية لزيادة مستوى حضورها وبروزها في دول البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية.

آسيا والباسيفيك

عبر آسيا والباسيفيك، تم تعريف ثلاث احتياجات رئيسية بين الفروع، والتي تؤدي بدورها إلى ثلاث مناطق عمل رئيسية.

أولاً: الحاجة إلى تخطي مستوى الإدراك، وقياس حالات الفساد، والتي أظهرت نفسها عبر العديد من المؤشرات التي تم تطويرها من قبل الفروع المحلية و بالقدر الواضح الذي أظهرته العديد من الفروع نحو مفهوم مراكز المناصرة والاستشارات القانونية.

ثانياً: الحاجة إلى قياس تأثير وإسهام جهود محاربة الفساد والإصلاحات – التي يجري تنفيذها بواسطة الحكومة،

والقطاع الخاص، والأعمال، والمجتمع المدني، والتي تم إدراكها باعتبارها أمر رئيسي بالنسبة للفروع من أجل مزيد من المشاركة في جهود المناصرة القائمة على أدلة فعلية، والحفاظ على مصداقيتهم في البيئة المتغيرة لمحاربة الفساد.

وقد ظهر هذا جلياً في الدعم الهائل الذي أولته الفروع لمقترح البرنامج الإقليمي والذي تم تطويره بخصوص قياس إسهام إصلاحات محاربة الفساد وبناء المطالبة بأنظمة تكامل محلية مؤثرة في آسيا والباسيفيك.

ثالثاً: الحاجة إلى زيادة خبرة منظمة الشفافية الدولية في معالجة الفساد في مجال إساءة استخدام و استغلال الموارد الطبيعية. وهذا مجال يؤدي فيه الفساد إلى الحد من الجهود الرامية نحو استخدام دائم للاحتياطيات الطبيعية، و يسرع من وتيرة تآكل المؤسسات الدولية، و يسهل الاستيلاء عليها. وتبرز حالياً اتجاهات جديدة في محاربة الفساد تقوم على تبني رؤى تتناول قطاعات محددة كالتعدين، والمصايد، و المياه، وذلك كمناطق أولوية للفروع المحلية للمنظمة الدولية للشفافية، و سيتم دعمها من قبل شبكة تكامل المياه، وتطوير برنامج إقليمي على المدى الطويل بشأن الفساد في قطاع التعدين.

أما في الباسيفيك، فإن المبادئ الثمانية للمصداقية، والتي تم الاتفاق عليها في مجموعة متعاقبة من الاجتماعات، لم تحظ أي منها بالتطبيق من قبل أي من حكومات الباسيفيك. ستقوم سكرتارية منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع فروع الباسيفيك بتجديد الجهود الرامية إلى ضمان تطبيق تلك البرامج. وفي الوقت ذاته، سيتم الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها أداة إقليمية رائدة لنشر الشفافية، والمصداقية، والتكامل في المنطقة، و باعتبارها منطلقاً هاماً ومنطقة عمل لتلك الفروع. يعتبر كل من تعبئة شركاء التحالف مقروناً بنشر قدر أكبر من الوعي و مشاركة المواطنين، يعتبران من نقاط القوة الأساسية ومنظورات التناول التي يجري تبنيها واستخدامها من قبل الفروع المحلية في منطقة الباسيفيك، لخلق الطلب على قدر أفضل من الحوكمة، وإيقاف الفساد.

في جنوب شرق آسيا يعد كل من رفع مستوى الوعي بشأن الفساد إلى ما يتجاوز المجتمعات المدنية عبر المبادرات الإعلامية الخلاقة والتعامل مع الفساد على مستوى حكومات الأحياء والمجالس المحلية، يعتبران من المناطق الهامة للعمل بالنسبة لمعظم الفروع المحلية في المنطقة. كذلك تعد معالجة الفساد في القطاع القضائي، والمشتريات العامة، و نشر الأخلاقيات في القطاع الخاص من مناطق العمل الأخرى في تلك المنطقة.

وفي شرق آسيا، تسمح الخبرات التي تمتلكها الفروع المحلية في إدارة القطاع الخاص لتلك الفروع بمعالجة الفساد في كل من تقديم الخدمات العامة، والمقاولات العامة. أتقنت منظمة الشفافية في كوريا ممارسات بناء التحالفات وحشد الشباب ضد الفساد، و هي الممارسات التي يحتاج الأمر إلى توسيع نطاقها إلى الفروع الأخرى. ورغم أن الرشوة المحلية وحوكمة الشركات تظان من المناطق الرئيسية للعمل، فقد برزت الرشوة الأجنبية، داخل وفيما وراء آسيا والباسيفيك، باعتبارها أولوية أخرى جديدة، والتي تسعى كل من الفروع و المؤسسات الآسيو-باسيفيكية لمعالجتها عبر تطوير برنامج إقليمي في 2008.

أما في جنوب آسيا، فإن الفساد في القطاع القضائي، وفي عمليات المشتريات، يمثلان قضايا يتحتم علاجها في تلك المنطقة. وتعمل الفروع الخمس على تطوير مشاريع محددة لمعالجة تلك المجالات. وكحجر زاوية في عملهم، فإن تلك الفروع تدعو إلى المزيد من الشفافية في العمليات الحكومية، و دعم و الدفاع عن إمكانية الوصول إلى المعلومات التشريعية في بلدانهم المعنية. ومما لا جدال فيه أن الفساد السياسي يظل العمود الفقري لتردي مستوى الحوكمة في المنطقة الآسيوية، وتعمل الفروع مع إدارة آسيا والباسيفيك على جلب الخبرات التي اكتسبتها الشفافية

الدولية في أمريكا اللاتينية بشأن الفساد في تمويل الأحزاب السياسية إلى جنوب آسيا.

أوروبا ووسط آسيا

يسود الاتحاد الأوروبي الموسع الساحة السياسية الأوربية. ولا يزال كل من الفساد، ونقص الشفافية من الأمور التي تحتاج إلى معالجة في الاتحاد الأوروبي. تؤكد الحاجة إلى محاربة الفساد داخلياً، وعلى المستوى الدولي، على أن الفساد قضية هامة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ففي جنوب شرقي أوروبا، حيث تمر العديد من الأقطار بعملية تحول نحو الحرية والديمقراطية، يحتاج الأمر إلى مستوى أعلى من معايير الحوكمة الجيدة في السياسة والعمل. أما في وسط آسيا، فلا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات في الأقطار الغنية بالطاقة، والتي ستجعل الحكومات شفافة وذات مصداقية أكبر لدى العامة. يزيد تأخر الإصلاحات في وسط آسيا من مخاطر عدم التكامل الاجتماعي وبضائل من فرص حظوة المنطقة بالاستثمارات الأجنبية.

ومع وجود العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في المنطقة، يصبح مراقبة اتفاقية محاربة الرشوة في دول الاتفاقية أحد أهم الأولويات الرئيسية للفروع المحلية. ومن الأولويات الأخرى للفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية في أوروبا ووسط آسيا التقليل من مستوى الفساد في الممارسات السياسية، بما في ذلك مكافحة فساد الدولة، و كبح جماح الفساد في المقاولات العامة، وتحسين مستويات محاربة الفساد في القطاع الخاص. ومن الأولويات الأخرى تأسيس مراكز مناصرة واستشارة قانونية (ALACs) جديدة لتقديم المساعدة المادية لضحايا الفساد، وتقوية مساهمة المواطنين في الحرب على الفساد.

وقد قامت بعض من المراكز الإقليمية في المنطقة بدور ريادي في مشاريع على مستوى أقطار متعددة، بل وعلى مستوى العالم. يمتد مشروع الشفافية الدولية في المملكة المتحدة "الدفاع ضد الفساد" عبر العديد من القارات ويتضمن عدداً من الفروع المحلية الأخرى. كما ستقوم مشاريع الشفافية الدولية في ألمانيا ولاتفيا العاملة على مراقبة مشاريع الإنشاء العامة الضخمة بإثراء الحركة في مجملها.

كذلك تناصر الفروع المحلية الإصلاح في الاتحاد الأوروبي لزيادة مستوى الشفافية والمصداقية في صياغة السياسات و التحالفات، وإدارة أموال الاتحاد الأوروبي. وفي إطار المزيد من الولوع إلى المفاوضات مع أقطار جنوب شرق أوروبا مع الاتحاد الأوروبي بشأن "سياسة الجوار"، ستقوم الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية بترويج الإصلاحات المضادة للفساد في الأقطار التي ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي كذلك. وفي كلا المنطقتين، يتم تنسيق عمل الشفافية الدولية من خلال مجموعات عمل يتم تشكيلها من قبل الفروع المحلية ذات الصلة و سكرتارية الشفافية الدولية.

(vi) تحالفات ضد الفساد: تحسين قدرتنا للتعاون مع الشخصيات المؤثرة

ستعمل منظمة الشفافية الدولية على زيادة بناء التحالفات العاملة على جهودها في محاربة الفساد. فطالما سعت منظمة الشفافية الدولية إلى تضمين أكبر عدد من الشخصيات المؤثرة في عملنا. تطور منظمة الشفافية الدولية تحالفات مع الممثلين من كافة القطاعات في المجتمع، ممن يسعون إلى التغيير. وهي تعمل مع أفراد ذوي مستويات عالية، و صانعي القرارات، و المنظمات غير الحكومية، و المؤسسات الفكرية وغيرها من المؤسسات.

إننا نبحث بالفعل عن تحالفات من كافة المجالات، العامة منها والخاصة، وذلك لبناء تحالفاتنا المضادة للفساد. ومن خلال قيامنا بذلك، فإننا نمكن للعديد من المجموعات التي عادة ما تكون لها رؤى متباينة للمشاركة في جهودنا،

وذلك ليثروا بعضهم البعض، ويتعلموا من بعضهم البعض، وليقووا من عزيمة أولئك العاملين على مكافحة الفساد. ومن شأن هذا بدوره أن يساعد على بناء ضغط عام ذو قاعدة عريضة يحفز بدوره من قدر الطلب على الإصلاحات المضادة للفساد.

ويعد بناء التحالفات ضد الفساد في بلد ما أو في قطاع مهني معين من النجاحات الرئيسية التي يحرزها عملنا بصورة مستمرة. ذلك أن مثل تلك التحالفات تمكننا من خلق شبكة لمحاربة الفساد تفوق في مجملها مجرد مجموع أجزائها. فالتحالفات تتيح قواعد المعلومات والدينامكية اللازمة لعملنا، والتي تساعدنا على الوصول إلى أهدافنا. ومع تزايد التحديات ومستوى التعقيد الخاص بعملنا - و زيادة الطلب على مشاركتنا في عدد من المجالات، بدءاً بالسياسات البيئية وحتى الخدمات المالية - فإن ديمومة عملنا، وأهدافه ستعتمد على بناء التحالفات الناجحة وخلق شركاء تحالف ملتزمون. وعليه ستستمر منظمة الشفافية الدولية في خلق الشراكات الإستراتيجية الجديدة في السنوات القادمة، وإضافة المزيد من الإثراء لمنظورنا المؤسسي في بناء التحالفات.

(vii) الموارد المالية: التنوع والنمو

يتيح جمع الأموال الوسيلة التي تستطيع من خلالها منظمة الشفافية الدولية أن تحول أفكارها ومبادئها إلى ممارسات. ولكي ندعم الأثر العالمي للحركة، ونزيد من استقلاليتها وقوتها المادية، ستسعى منظمة الشفافية الدولية إلى التماس أفكار مبتكرة لجمع رؤوس الأموال، والمشاركة في التجربة، والمعلومات والمعارف المتعلقة بجمع الأموال وزيادة التعاون في كافة أنماط ممارسات جمع الأموال عبر حركة المنظمة الدولية للشفافية.

ولتطبيق الإطار الاستراتيجي 2008-2010، ستقوم منظمة الشفافية الدولية بتوسيع قاعدة مواردنا الحالية التي كانت وراء نجاحات منظمة الشفافية الدولية حتى تاريخه. وفي هذا الصدد سيتم التركيز على تنوع موارد التمويل. وبصفة خاصة فإننا سوف:

- نجمع الموارد اللازمة لتقديم العمل المبرمج لإنجاح مهمتنا ورؤيتنا الإستراتيجية.
- نستخدم ذلك القدر الإضافي من تنوع مصادر التمويل لدعم وتقوية استقلالنا المالي.
- نظهر الشفافية في ممارساتنا المالية، ونرفع من مستوى المصداقية تجاه العديد من مسؤولي الأموال والجماهير المناصرة.

ولسكريتارية منظمة الشفافية الدولية دور معين ستضطلع به في دعم الحركة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. وفي سعيها لتنوع موارد الدخل، يتعين على منظمة الشفافية الدولية التماس الأمن ضد مخاطر تعارض المصالح أو الإضرار المحتمل بالسمعة.